الفصل الثالث

أساليب مواجهة المجتمع للفساد الإداري

أولاً: المستوى الأخلاقي:

كانت فكرة العدالة والحق توجد بين الشعب المصرى، وكانت آلهة العدل تحمى المحاكم، والعدالة تمثل على شكل آلهة، وكان المصرى يخشى عقبى الآخرة، وفيها نقرأ فقرة تدل على ذلك "لم يحدث قط إنى اغتصبت أي شيء من أي إنسان لهذا القبر لأنى أذكر يوم الحساب في الغرب (الآخرة)، وقد أقمت هذا القبر مقابل أجور من الخبز والجعة التي أعطيتها للعمال الذين أقاموه".

لذلك كان للأخلاق شأن عظيم في تقرير مصير الإنسان بعد وفاته وكان "العمل الصالح" هو الأهمية الكبرى في الوصول إلى الخلد، ويقدم لنا الحكيم "بتاح حتب" من الأسرة الخامسة ما يدل على ذلك فيقول: "عامل من هم أقل منك مرتبة برفق، واعلم أن مرؤوسك هو ضدك، وساعدك وأن التشدد في معاملته يعقل لسانه، ويختم على قلبه فيخفي عنك ما قد يفيد العلم به....، وإياك والشدة فى معاملة من يطيعون أمرك، فقد تكون داعية إلى سوء الظن بك، واعلم أن الإصغاء للضعيف والمكروب فضيلة يمتاز بها الأخيار على الأشرار، اجتنب جلساء السوء، فإن في بعدهم غنماً، وفي قربهم غرماً، إذا شئت ان تكون صادقاً في قولك، أميناً في عملك فطهر نفسك من أدران العناد والطمع"... إلخ.

ومن حكم كاجمنى "سر في سبيل الاستقامة لئلا تغضب الإله. لا تكن عنيداً في المخاصمات قليل الأدب مذموماً"(١).

وفي قصة القروى الفصيح حين حذر كبير حجاب القصر الملكي في جملة متقضبة تحمل كل معاني التحذير من يوم الحساب "احذر فإن الأبدية تقترب"، وبل امتدت شكاوى

---

(١)محمد بيومي مهران، الحضارة المصرية القديمة الحياة الاجتماعية والسياسية والعسكرية والقضائية والدينية، الإسكندرية، ١٩٨٩، ص ٥١٩.

القروى إذ يذكر في إحدى شكواه التسمعه موجهاً كلامه لكبيرهم: "أن نصيبك (من الطعام) في بيتك، في حين تحصل القضاة (أو الأعيان) على ما يمكن أن ينهبوه بل ووصفهم بالأوعية المدهنة، بما يشي بكونهم مرتشين حسب رأي الباحثين إما إشارة لسهولة انزلاق الرشوة، أو تفويت الشكاوى بالمراوغة[1].

الغرض من قصة القروى هو إنشاء طبقة من الموظفين المتصفين بالكفاءة والأمانة حتى يقوم على أكتافهم بناء طبقات العهد الجديد الذي تسود فيه العدالة الاجتماعية.

الأمراء وهم يفخرون بمراعاة العدالة، وحب الفقراء والعناية بهم، فيذكر منهم أنه أنقذ الأرملة، وواسى المتألم، وأطعم الجائع، ولم يفرق بين رجل فقير، وآخر عظيم، وها هو أمينى (أمنمحات) أمير بنى حسن يقول في نقش كتبه على مزار قبرة "إننى لم أستعمل القوة مع أية واحدة من بنات الأهالى ولم أظلم أى أرملة ولم أقبض على أي عام، ولم أطرد راعياً، ولم يكن هناك رئيس أخذت منه عماله أثناء العمل وليس هناك فقير ولا جائع في عصرى".

ويذكر "حقا إيب" ــ حاكم أسوان ــ "لقد أعطيت الخبز للجائع، والكساء للعريان، وأنعمت على البسطاء سراً، وأعطيت القمح لمصر العليا، كما أعطيت الأقاليم الشمالية من الشعير،.... إلخ.

---

(١)محمد بيومي مهران، المرجع السابق، ص ٥١٦– ٥١٧.

كما يفخر "خيتى" أمير أسيوط بإدارته الحكيمة، وما قدمه من خير لحكومته "لقد قدمت هدية لمدينتي عندما حفرت في الأرض الصالحة للزراعة قناة عرضها ١٠ أذرع، وقدمت أجوراً من الحبوب للساقين،.... إلخ"[١].

تم العثور على لوحة مشهورة في وادى حلفا أرخت بالسنة الخامسة والعشرون من عصر الملك سنوسرت الأول، وهى لقائد جيش اسمه آمون بن منتوحتب، وتشير إلى حدث هام وهي سنوات المجاعة في عصر الملك سنوسرت، وذكرها في النص فيقول "الآن سنوات الجوع قد انتهت أنا قمت بحرث كل المزارع والحقول الخاصة بالإقليم من الجنوب إلى الحدود الشمالية، وأطعت كل مسكين، وأعطيت زوج لكل أرملة، ولم أميز بين القوى والضعيف، وقمت بارتفاع منسوب النيل الأعلى، وأعطيت القمح والشعير، فلم يوجد بائس في هذا المكان".

حيث أنهم يؤكدون على براءتهم أيضاً من شهة الارتشاء فهذا مونتو ــ وسر من عهد سنوسرت الأول يقول أنه لم يحابي أحداً مقابل الرشوة والتى عبر عنها بكلمة (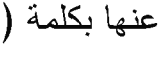).

وأيضاً باحرى من عهد حتشبسوت فيؤكد أنه لم يحصل على رشوة، وترجع أهمية نصه إلى كون الإشارة للرشوة بكلمة (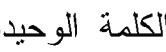) تكاد تكون هي الكلمة الوحيدة التى ترادف كلمة رشوة[٢].

---

(1)Simpson, W. K., Year in the Era of the Oryxnome and the Famine Years in Early Dynasty 12, in: JARCE, vol. XXXVIII, 2001, p. 8.

(2)El Saddy, H., Consideration on Pripery in Ancient Egypt, SÄK 25, Hamburg, 1998, p. 3.

كذلك يتحدث الحكيم عنخ ششنق ويقول إذا كنت قوى وصاحب مكانة وذو قيمة، فأطق كل ممتلكاتك، وأملاكك، وثائقك في النهر، ولو كنت ضعيف فأطلق كل ما تملكه أيضاً فإنه كان في مكانة رفيعة وتتحكم فيه الرشوة، وكان قاسياً وجباراً فوق آراء العامة والفقراء، ولا يحتاج إلى رأى وقضاء المحاكم فلابد من اتجاهه إلى النصائح المصرية ليتعلم منها، ومن اتخاذ السلوك القويم، ولا يقف على اتخاذ آراءه أنها الصائبة ولاصحيحة ضد الآخرين "أى لابد من أن يتعامل مع آراء الآخرين الفقراء بالحسنى، وبالمودة ويحسن إليها".

صورت مقبرة الوزير "رخ مى رع" (في عصر الدولة الحديثة) منظر المتظلمين المساكين، ربما الغرض منه أن ينال شهرة الحاكم الشفيق الذي لا يحيد عن الحق والمتن المفسر لهذا المنظر هو ما يأتى "أن الوزير رخ–مى–رع يخرج إلى عالم الدنيا عند مطلع الفجر ليؤدى شعائره اليومية ويستمع إلى تظلمات الأهلين، وشكاوى الوجه القبلى، والوجه البحرى، دون أن يبصد صغيراً أو كبيراً، وغيثاً للبائس، ومخففاً عن من أثقل كاهله ومجازياً مقترف الشر"(١).

تم الكشف عن بعض النقوش التى تبين لنا بعض النواحى الخلقية للمصريين القدماء مثال لأم تتحدث إلى ابنها المتوفى فتقول أن "ابنها كان في حياته لا يرتكب الشر مع إخوته، كان بينه وبين الشر عائق كبير، وأنه كان شخص متميز في الأخلاق، وأنت أصبحت مقامك من الصالحين هذا من فضل ابتهالك وتوسلك بالقرابين، وأنت ترغب في إعطاء أوزير الخبز والجعة...."إلخ(٢).

---

(1) Eyre,C. J., op. cit., p. 104.
(2) Wente, F. E., Letters from Ancient Egypt, Edt. By Edmund S. Meltzer, vol. I, London, 1990, p. 214.

ثانياً: المستوى الرسمي:

كانت المراسيم الملكية هى أهم مصادر البيانات في إيضاح العقوبات التي يمكن توقيعها ضد المخالفين في النصوص التي تدعو إلى حسن الأخلاق، ومنع خرق القوانين واللوائح، وأيضاً وثائق الدولة الرسمية وهى توجيهات الفراعين لوزرائهم عندما يتسلمون مهام مناصبهم مثل إلغاء الفوارق الاجتماعية وأن الناس (رجالاً ونساءاً) سواء أمام القانون لا فرق بين فقير وغني، وجاء في خطاب موجه من الملك "تحتمس الثالث" إلى وزيره "رخ–مى–رع" عندما قلده منصب الوزارة "يأبى الإله التحيز، تطلع إلى منصب الوزارة وكن يقظاً لكل ما يحدث فهو عماد الأرض كلها إنه ليس بالمنصب الهين، وإن كان مر المذاق فإذا قصدك شاك من الصعيد أو الدلتا أو من أي مكان، فعليك أن تتأكد أن كل شيء يجرى وفقاً للقانون والعرف وأن يعطى كل ذى حق حقه.

وفى عصر الملك سيتى الأول (الأسرة التاسعة عشرة) هدد رجال الإقليم الذين يحاولون إعاقة الكهنة والرقيق الذين يعملون في معبد أبيدوس عن أداء مهامهم وتحويلهم عنها وذلك بالأشغال الشاقة في محاجر الجرانيت[1].

ولارتباط الملوك بإقامة العدل فقد تلقب أحد ملوك مصر في عصر الأسرة الخامسة وهو الملك "وسر كاف" بلقب يفيد هذا الأمر، حيث اتخذ لنفسه الاسم الحوري "إير ماعت" وهو المسئول عن إعادة النظام للخلق.

---

(١)جونيفيف هوسون، ودومينيك فالبيل، الدولة والمؤسسات في مصر من الفراعنة الأوائل إلى الأباطرة الرومان، ترجمة فؤاد الدهان، ط ١، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١٣٨؛

– محمد بيومي مهران، المرجع السابق، ج ٢، ص ٥١٧– ٥١٨.

وتظهر متون الأهرام أن الملك كان يستمر في إظهار نفس الصفات الحسنة بعد وفاته وانتقاله إلى السماء وذلك في أعمال ملكه السماوى التى تسند إليه ولذلك حرص الملك "أوناس"(*) أن ينقش في نصوص هرمه"... الملك (أوناس) خرج في هذا اليوم ليتمكن من إحضار العدالة معه".

كما نشر إلى مرسوم قفط الذي صدر في عهد الملك "نوب خبر رع" ــ أنتف وإلى العقوبات القاسية على أى من الكهنة ممن يرتكبون جرائم الخيانة فليطرد من معبد أبى مين، وحالوا بينه وبين وظيفته، وكذلك أبنائه ابناً بعد ابن، وريثاً بعد وريث... وامنعوا ذكر اسمه في هذا المعبد فهذا ما يستحقه من كان مثله، ثائراً على الإله وعدواً له، ولا تتركه شيئاً كتبه في معبد مين، سواء كان وثائق الخزانة، او أي وثيقة أخرى مماثلة[١](شكل رقم ٢٤).

اتبع الملك "أمنمحات الأول" (أول ملوك الأسرة الثانية عشرة) قانوناً نظم به نصيب كل إقليم من مياه النيل الخاصة برى الأراضي الزراعية، هذا فضلاً عن تحديد الكمية التى يقدمها كل إقليم من المواد الغذائية، هذا وقد مارس "أمنمحات الأول" سلطانه فى الأقاليم بالدرجة الأولى واستلزم أن تكون الحكومة المركزية على معرفة تامة بالوضع الاقتصادى للبلاد، فقد عين موظف أطلق عليه "رئيس المراقبين لأراضى الخزانة الملكية" وهكذا يبدو أن أمنمحات الأول أراد أن يستعيد السلطات الملكية تدريجياً، وعمل أمنمحات على السيطرة على البلاد إدارياً بأن ثبت حكام الأقاليم الموالين لهم في أماكنهم وعزل الآخرين، وأصبحت وظيفة حاكم الإقليم غير وراثية وأنها تمنح من الملك، وكان الملك

(*) أوناس هو آخر ملوك الأسرة الخامسة وتنسب إليه بردية تورين.

(١)هانى عز الدين محمد حسنين الكشير، تطور المحاكم والهيئات القضائية في مصر الفرعونية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص ٤٢.

سنوسرت الثالث دور كبير في القضاء على الآسيويين، وطردهم خارج مصر وأمن مصر بوضع سلسلة من الحدود لحمايتها من أي هجوم أجنبي، ووضع الملك أمنمحات الثالث تعاليم للمسلك القويم الذين ينبغى أن يسلكه الفرد في الحياة فيقول "لا توجد مقبرة لمن يرتكب جريمة ضد جلالته جثمانه سوف يلقى في النهر"(١).

في النصائح الموجهة من الملك الإهناسي "خيتى الأول" لابنه مرى كارع إشارة مباشرة للرشوة، ففي تعليماته فأكد له لكي يعمل موظفوه وفقاً للقانون عليه إشباعهم، لأن غناهم سيجعلهم لا يستشعرون الحاجة، في حين ان الفقير منهم سوف يميل لمن يدفع له أى يرشيه، وهنا نجد أن التعبير عن الرشوة جاء في فعل الدفع أو إعطاء مقابل وهى بالهيروغليفى [illegible](٢).

أصدر الملك حور محب (آخر ملوك الأسرة الثامنة عشرة) قوانين صارمة، لمن يرتكب تجاوزات، وسن لها القوانين، وهى مراسيم ملكية بها فقرات متصلة بشأن تنظيم الجهاز الإدارى في البلاد وقال "أن الحاكم يتطلع لمن حوله في مسئولياته الإدارية وعلى هذا فيختار الأشخاص المناسبين"، وقد قام الملك حور محب بتثبيت هؤلاء الناس في كل مدن مصر العليا والسفلى، وقال "أنه مسئول عن المبادئ التوجيهية والقوانين"(٣).

سن حور محب مرسوماً ضد المفسدين من القضاة ويرى أن كل موظف وكل كاهن نسمعه يقول إنه يجلس في المحكمة، لكى يقيم العدالة بين الناس، ويفصل في

---

(١)أمل محمد بيومي مهران، مصر في عصر أمنمحات الأول (١٩٦١- ١٩٦٢ ق.م) دراسة تاريخية أثرية لغوية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٤، ص ٦٤-٦٦.

(2) El Saddy, H., op. cit., p. 2.

(3)Allam, S. A., L'Administration Locale à la lumiere du Decret du Roi Horemheb, in: JEA, vol. 72, London, 1986, p. 194.

خصوماتهم، فمع ذلك فإنه يخالف العدالة في هذا المكان، وإن هذا يعتبر جريمة كبرى، وأعلن حور محب أنه اختار رجالاً يتسمون بالرزانة، والخلق القويم، قادرين على معرفة أفكار الناس، مطيعين لتعليمات الأملاك الملكية.... إلخ"، وقدم النصيحة لهم "لا تعرضوا أنفسكم للشبهات مع الناس، ولا تقبلوا المكافأة من الغير، لا تسعوا إلى الاستفادة، ومن يبرأ مذنباً لن تكون له أي قيمة".

أصدر حور محب قوانين صارمة وأشار إلى مرسوم يوجه فيه قائلاً إلى ما كان يطلبه موظفو الدولة من العمد أثناء قيامهم بالتفتيش يصلون (أي موظفي التفتيش) إلى العمد قائلين: فليعط لنا شيئاً (إناء من الخمر) في مقابل تفتيش صورى، وكلمة تفتيش صورى هنا تشير إلى ما كان يعرفه هؤلاء الموظفين عن مخالفات العمد، وطلب إناء من الخمر كرشوة، وليس بغريب إذا كانت الرشاوي تقدم من الأشياء العينية كالفضة والذهب، وغيرها من المنتجات الزراعية، وكذلك من الخمر، وقد أصدر حور محب بوقف هذه الممارسات.

من تشريعات حور محب: كل جندى يدخل بيوت الفلاحين لسلب الجلود دون وجه حق يحكم عليه منذ اليوم بمائة جلدة، ويشق جلده بعد ذلك في خمسة مواضع، ومنع الابتزاز والرشوة في تحصيل ضريبة الدخل العام، وزيادة مرتبات الموظفين لمنع الرشوة وإرسال مندوبين لتفقد أحوال البلاد، وتم العثور على هذه التشريعات الخاصة بالإصلاحات الإدارية في لوحة كبيرة وضعت في إحدى قاعات معبد الكرنك بالأقصر، وسن فيها التشريعات اللازمة للقضاء على الفساد ونشر الأمن والأمان[1].

(1)Jacobus, V. D., Horemheb and the Struggle for the Throne of Toutankhamun, in: BACE, London, p. 35.

كذلك نشير إلى مرسوم سيتى الأول في الدولة الحديثة لحماية وقف دينى في أبيدوس من الحجز غير المشروع أو استعمال أمواله بواسطة موظفي الحكومة، ونص ذلك المرسوم بعقوبات قاسية لمن يخالف أحكامه[١].

ثالثاً: المستوى القضائي:

لاريب في أن مصر الفرعونية التي بهرت العالم بثرائها المجيد في جميع مناحى الحياة سواء كان هذا التراث فكرياً أم مادياً، إنما قد تركت آثاراً كذلك في عالم القضاء (القانون)، ورغم أن القانون كان في مصر منظماً تنظيماً جيداً، فإن معلوماتنا عن شئون القضاء في مصر قليلة، ولا يعنى أن المصريين لم يعرفوا القانون، وإنما يعني أننا لازلنا نفقد هذه الوثيقة التي لابد وأنها كانت موجودة في يوم ما، وأنها لم تصل إلينا بعد، وكما يرى البعض أن الملك "مينا" مؤسس الملكية المصرية عام ٣٢٠٠ قزم جعل التقنين الذي أصدره المعبود "تحوت" أو "جحوتى" والذى اعتبره المصريون القدماء القاضي الذى حكم في السماء، ويقضي في المنازعات بين الآلهة، ويبدو أن تقنين تحوت هذا إنما كان تقنياً مكتوباً، وأن أول ما استعملت فيه الكتابة هو القانون.

فضلاً عن أن نصوص المقابر من عهد الدولة القديمة إنما تحوى أدلة على وجود قانون متقدم ومكتمل في مجموعات من الوصايا، والعقود والهبات، وما يتصل بنظام الملكية، والحقوق العينية، وكانت المحاكم تطبق هذا القانون على عامة القوم، فضلاً عن كبار القوم من الموظفين والكهان، ومن ثم فقد سجل لنا "ببى عنخ" من وزراء الأسرة

---

(١)هانى عز الدين محمد حسنين الكشير، المرجع السابق، ص ٤٣.

السادسة، على جدار مقبرته أن محكمة السراة* برأته من تهم وجهت إليه، وأن هذه الاتهامات إنما كانت عقوبتها السجن وفى مقبرة "رخمى رع" ظهر مشهد لقاعة المحكمة (شكل رقم ٢٥).

بيد أن السلطة القضائية كانت نظرياً في يد الملك، ولكنها عملياً كانت تفوض من جانبه إلى أشخاص آخرين، فيما عدا الحالات الهامة، وكانت العدالة لها من القوة بحيث لا تنافسها قوة أخرى، ومن ثم جسدها القوم في شكل إلهة اسمها (ماعت) بمعنى العدول أو الصدق أو الحق، وهى في هيئة امرأة جالسة أو واقفة وعلى رأسها ريشة نعام(شكل رقم ٢٦)[١].

تحتوى بعض نصوص الأهرام على ألة قاطعة لا تقل الشك على أن طلبات العدالة والحق إنما كانت قوتها أقوى من سلطان الملك نفسه، وكان الملوك الفراعنة يخشون التصدى لإلغاء أي قرار قضائى.

بل إنه من الثابت كم يقر المؤرخ اليونانى بلوتارك أن فراعنة مصر إنما كانوا يطلبون من القضاة أن يقسموا أمامهم بألا يطيعونهم وكانت المحكمة تعمل بشكل مستقل، ولذلك كانت المحكمة بالضرورة جزء من القضاء الإداري.

تضمنت بعض البرديات الأدبية وهي من المصادر التى تعتمد عليها في القانون المصرى اعترافات سميت بالاعترافات السلبية مثل لم أسرق، لم أرتكب خطيئة كذا وكذا ... إلخ حيث أن اعتراف البراءة الشهيرة في التعويذة رقم ١٢٥ من كتاب الموتى يعتبر

(*) محاكم السراة: وهى تعتبر هيئة قضائية تأديبية ومن اختصاصاتها محاكمة أكبر رجال الحكومة والكهنة أنفسهم وإصدار الأحكام ضدهم بمقتضى القانون العام.

(١)محمد بيومي مهران، المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٥١- ٢٥٢.

من الاعترافات السلبية وإن لم يشر بشكل مباشر لجريمة الرشوة التي اكتفى بتضمينها في الاستبراءمن الجشع والابتزاز، (شكل رقم ٢٧) وهناك الدعاوى الجنائية التى جاءت في الوثائق المصرية مثل "بردية تورين" التي تحدثت عن مؤامرة الحريم ضد الملك "رعمسيس الثالث" (١١٨٢- ١١٥١ ق.م)[١].

كان يشرف على تطبيق العدالة رجال الإدارة (حكام الأقاليم) والذين كانوا يحملون لقب "القاضى"، وكتب أحد موظفي المالية الكبار مفتخراً "كنت أعرف القانون جيداً، وأطبقه بكل حزم وحرص"، وسجل رجلان من كبار القوم في عهد سنوسرتث الأول (١٩٧١- ١٩٣٨ ق.م) تقريباً أنهما كانا قاضيان يقومان بتأدية وظيفتهما بالعدل، وبدون أى محاباة، وأنهما لم يكفروا أبداً في أخذ مكافأة (ربما المراد رشوة) من أحد[٢].

ومن العقوبات التى كانت تفرض على المنحرفين وظيفياً عقوبة التدنى إلى العمل في المحاجر، كما جاء إلينا في وثيقة سالت برقم ١٢٤ حيث يقرر "بانب" أنه لو اقترف ما يمس السلوط الوظيفي فسوف يكون عقابه هو التدنى إلى وظيفة عامل محجر "إذا سمع الوزير اسمى مرة أخرى سأعزل من منصبي وسأوضع رجل حجر.

يحدثنا مرسوم نورى أن القاضي الذي يهمل في أداء وظيفته، ويتباطأ في الفصل في القضايا بين الناس، ويحكم عليه بالعزل من القصاء، والتدنى إلى درجة عامل زراعة، وتحدثنا استركا برلين برقم ١٢٦٥٤ بأن الرسام (نب- نفوى) وجد مذنباً فحكمت عليه

---

(١)محمد بيومي مهران، المرجع السابق، ص ٢٥٧- ٢٥٨؛

- عبد المنعم عبد الحليم سيد، المرجع السابق، ج ١، ص ١٠٢- ١٠٣؛

- حسن محمد محي الدين السعدي، المرجع السابق، ص ٥.

(2) Hayes, C. W., Notes of the Government of Egypt in the Late Middle Kingdom, in: JNES, vol. 8, London, 1983, p. 32.

المحكمة بالتدنى إلى درجة نجار في مكان الحق (الجبانة) هذا فضلاً عن إعطائه مائة ضربة بالعصا وإحداث عشر علامات كي بالنا (شكل رقم ٢٨).

ولما كانت المناصب من الأمور التى يتوارثها الأبناء عن الآباء في مصر القديمة خلال فترات الضعف في السلطة المركزية، فلم يتوقف الأمر على العزل من المنصب فحسب بل كان يتعدى فتورث العقوبة إلى الأبناء، حيث تقرر مراسيم قفط (الأسرة السابعة عشرة) أن عقوبة التستر على هارب داخل المعبد تقضبي بعزل المسئول من منصبه، ويورث هذا الحرمان إلى أبنائه باعتباره خائناً لمهام وظيفته(١).

يوجد نص آخر جاء تعليقاً على أعمال بتر غير قانونية للأيدى، وهى صادرة عن كاهن مزيف، وجاءت هذه الإدانة فى بردية "قرار الاتهام" وهي تكشف عن الفساد الذى كان مسيطراً في عصر رمسيس الخامس بين الكهنة في إدارة معبد خنوم في الفنتين(٢).

ونص القانون على اعتبار المتستر على المجرم شريكاً له شراكة الجرماء، يقضى عليه بما يقضى به على المجرم نفسه، فذكر أحد المشتبه فيهم في وثيقة بالمتحف البريطانى برقم ١٠٠٥٢ بخصوص سرقات المقابر قال "بحياة آمون وبحياة الحاكم إذا وجد رجل كان معى وأخفيته فليقع على عقابه، وبقدر ماكان المشرع المصرى القديم يتشدد مع سرقات المقابر والمعابد، فلم يكن يتهاون مع سرقات مؤسسات الدولة الأخرى وأشار مرسوم حور محب إلى العقوبات الرادعة التي فرضت على من تسول له نفسه سرقة ضرائب الدولة في أثناء توريدها، إذ ورد أن من يغتصب ضرائب البيرة

---

(1)Redford, B. D., The Oxford Encyclopedia of Ancient Egypt, vol. I, New York, 2001, pp. 315- 320;

- منال محمود محمد محمود، المرجع السابق، ص ٢٤٥- ٢٥٣.

(٢)جونيفيف هودسون، ودومينيك فالبيل، المرجع السابق، ص ١٣٠- ١٣١.

والضرائب المستحقة للمطابع الملكية بعد جمعها من الأهالي، كان يتعرض لعقوبة جدع الأنف، والنفى إلى ثارو، وكانت نفس هذه العقوبة تقع على من يتعرض لضرائب الحريم الملكى أو قرابين الآلهة أو حتى يعوق توريدها[١] (شكل رقم ٢٩).

سن حور محب مرسوماً ضد المفسدين من القضاة ورأى أن كل موظف وكل كاهن نسمعه يقول أنه يجلس في المحكمة، لكي يقيم العدالة بين الناس، ويفصل خصوماتهم فمع ذلك فإنه يخالف العدالة في هذا المكان وهذا يعتبر جريمة كبرى.

كما التفت المشرع المصرى القديم إلى محاربة الفساد وسط الموظفين عن طريق السجلات الحكومية وهى نتيجة طبيعية للرشوة (وهى تعتبر من أهم الجرائم التى تتعلق بالعمل الإدارى)، وقد أشارت وثيقة "مس" إلى هذه الجريمة.. وهى غير مسجلة في السجلات التى عملها المدير خاى ضدى مع موظف المحكمة أنا اشتكيت قائلاً إنها سجلات مزورة تلك التى عملت ضدى[٢].

حيث إن كتبة السجلات الملكية لم يمتنعوا عن قبول الرشوة بل كانوا يطلبونها بأنفسهم، ومما له دلالة قوية في هذا الصدد ما نجده من حرص أصحاب الشكاوى وعمال الجبانة في دير المدينة على تقديم الهدايا لكاتب الوزير، وإلى جانب ذلك وضعت ضوابط صارمة لمن تسول له نفسه من القصاة أن ينحرف أو يخل بشرف المهنة فيذكر مرسوم حور محب "كل عمدة نسمعه يقول أنه يجلس ليحكم داخل قاعات المحكمة ليقضى ثم يجعل المذنب بريئاً فإنه يكون قد ارتكب جريمة كبرى، ولم يحدد النص عقوبة معينة، ربما أن تقدير العقوبة كان مفوضاً للملك نفسه يحددها حسب درجة الجرم.

---

(١)منال محمود محمد محمود، المرجع السابق، ص ١٣٨، ٢٤٥.

(٢)المرجع السابق، ص ١٢١– ١٢٩؛

- Helck, W. O. A., Lexikon Der Agyptologie , Band I, Berlin, 1957, p. 765.

أشار ديودور الصقلى إلى أن عقوبة هذه الجريمة كانت قطع الأيدى، وهناك نماذج من القضايا الجنائية مثل قضية الملكة إيمتس زوجة الملك "ببى الأول" (من ملوك الأسرة السادسة) واتهمت بالاشتراك في مؤامرة لقتل الملك وهي مؤامرة ضد العرش، وهى قضية قد عهدها الملك إلى هيئة قضائية لكى يتحققوا إن كانت الملكة مذنبة أم بريئة مما نسب إليها؟ وهذه القضية تعكس قوة العدالة في مصر القديمة(١).

قصية مؤامرة الحريم ضد رمسيس الثالث في بردية "لى" باسم "مؤامرة الحريم"، وأصدر الفرعون أمره بتشكيل المحكمة من أربعة عشرة قاضياً وكان من بينهم أربعة تدل أسماؤهم على أنهم لم يكونوا مصرى الأصل فنتج عن ذلك أنهم اكتشفوا قبل أن ينتهى التحقيق أن بعض أقارب المتهمين استطاعوا أن يرشوا ثلاثة من القضاة وضابطين، ولكن أمرهم انكشف وتحول القضاة الثلاثة والضابطان إلى متهمين، وحكم على قاضيين وضابطين من المرتشين بجدع الأنف، وصلم الأذنين، وأما "بنتاؤور" ذلك الابن الذي كان المتآمرون يحاولون أن يرفعوه إلى العرش، فقد حكم عليه مع ثلاثة آخرين بالإعدام، وأما الملكة "تى" فلم تشر وثائق المحاكمة إلى مصيرها وهي رأس المتآمرين، وربما احتفظ الملك لنفسه بحق محاكمتها(٢).

كما أصدر الملك سيتى الأول (من ملوك الأسرة التاسعة عشرة) مرسوماً ملكياً يسمى بالمرسوم النورى، وهو مرسوم ينتسب إلى المراسيم الملكية الخاصة بالدولة القديمة، وأورد به مجموعة من العقوبات البدنية مشابهة لتلك التى وردت في مرسوم حور

---

(١)منال محمود محمد محمود، المرجع السابق، ص ٢٤٦.

(2)Glanville, S. R. K., The Legacy of Egypt, Oxford,1942, p. 206;

- محمد بيومي مهران، المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٧٦- ٢٧٩؛
- أحمد أمين سليم وسوزان عباس عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٣٩.

محب، ثم مرسوم في عهد الملك سيتى الثانى (من ملوك الأسرة التاسعة عشرة) محذراً بأن من تسول له نفسه طلب أي شيء من غيره أو قدم الكاهن الأكبر أي شيء سوف يعزل من وظيفته وينقل للعمل اليدوى في الحقول، ويطبق عليه القانون[١].

بيد أن أشهر التقنينات المصرية هو تقنين "باك–رنف" (ثاني ملوك الأسرة الرابعة والعشرون) والذى أشاد به كثير من المؤرخين أمثال ديودور الصقلى وهيرودوت، وأشارت إليه بعض الوثائق الأخرى التى أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك وجود هذا التقنين، وقد صدر هذا القانون كمحاولة لتنظيم المجتمع المصرى في مصر إبان الحكم الفرعوني عندما حدثت مجموعة تغيرات أدت إلى انهيار في النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي في المجتمع حيث حلت الفوضى محل النظام، الأمر الذى استوجب تدخلاً تشريعياً لإعادة الأمور إلى نصابها وذلك بوصول الملك "باك رنف" إلى الحكم والذى لعب دوراً كبيراً في تحقيق وحدة البلاد، ونزع الغطاء الدينى عن الدولة، وقضى على سلطة

الأمراء، وأرجع للدولة طبيعتها المدنية وظهر كمصلح اجتماعى، فقضى على امتيازات الكهنة، وأعاد مبدأ المساواة من جديد وأكمل إصلاحاته بإصدار التقنين الذى حمل اسمه[٢].

---

(١)أحمد أمين سليم وسوزان عباس عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ١٧٤، ٢٦٢.

(٢)هانى عز الدين محمد الكشير، المرجع السابق، ص ٤٥– ٤٦.